تأثير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في العراق
خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)

م.د. خطاب عمران صالح الضامن
جامعة تكريت
كلية التربية الأساسية / الشرقاط
khatabomran@yahoo.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.1.6

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٣/٩ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٣/٢٥ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٣٠

المستخلص

يدرس البحث قياس وتحليل تأثير تغيرات أسعار النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الحقيقية خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١). تتجلى أهمية البحث في دراسته لأحد التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجها الاقتصاد العراقي، وهي ظاهرة عدم استقرار أسعار النفط الذي يعد المورد الرئيس للاقتصاد العراقي. تتركز مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات تصدير النفط الخام بشكل كبير نسبياً، الأمر الذي أوجد تحديات وأزمات اقتصادية كبيرة في العراق خلال فترات انخفاض أسعار النفط خلال مدة الدراسة. يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة الدراسة. يعتمد البحث على فرضية تشير إلى أن العلاقة بين أسعار النفط الخام وحجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي العراقي هي علاقة طردية، فكلما انخفضت أسعار النفط الخام عالمياً سجل الناتج المحلي الإجمالي نسب انكماش، والعكس صحيح تماماً. اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ يتم تحليل البيانات الإحصائيات، والمؤشرات الاقتصادية والمالية حسب تسلسلها الزمني بهدف الوصول إلى النتائج وتحليلها اقتصادياً، فضلاً عن استخدام المنهج القياسي من خلال برنامج EViews.12 . توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لنسب نمو مستمر بالأسعار الحقيقية بلغت (3.8%)، (0.9%)، (12.0%) للسنوات ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ على التوالي، وذلك نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار سلة نفط أوبك عند معدل (52)، (69)، (64) خلال المدة نفسها. كما أظهرت نتائج البحث تعرض الناتج المحلي الإجمالي العراقي إلى الانكماش بالأسعار الحقيقية، بمقدار (35) ترليون دينار، وبنسبة انكماش بلغت (15.6%)، وذلك نتيجة لانخفاض سعر سلة نفط اوبك إلى (41) دولار للبرميل خلال عام ٢٠٢٠. كما حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمو بمقدار (7.6) ترليون دينار، بنسبة نمو بلغت (4.0%) خلال عام ٢٠٢١، نتيجة لارتفاع سعر سلة نفط اوبك إلى معدل (69) دولار للبرميل. وأخيراً أظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، إذ أن تغيرات أسعار النفط تسبب (86%) من التغييرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وإن (14%) هي بسبب متغيرات أخرى.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، سعر سلة نفط اوبك، النمو الاقتصادي، انكماش الناتج المحلي الإجمالي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (١) ٢٠٢٢
الصفحات: ١٠٧-١٢١

The impact of oil price changes on the gross domestic product in Iraq during the period (2017-2021)

Abstract

The research studies the measurement and analysis of changes in crude oil prices impacts on the Iraqi Real GDP during the period (2017-2021). The importance of the research is evident in its study to one of the economic and financial challenges facing the Iraqi economy, which is the phenomenon of instability of oil prices, which is the main resource for the Iraqi economy. The research problem is focused on the Iraqi economy's dependence on crude oil export revenues in a relatively large way, which has created great economic challenges and crises in Iraq during periods of low oil prices during the study period. The research aims to measure and analyze the impact of oil price changes on the Iraqi gross domestic product during the study period. The research is based on a hypothesis indicating that the relationship between crude oil prices and the volume of growth in the Iraqi GDP is a positive relationship. The research relied on the descriptive approach and the analytical approach, where the data, statistics, and economic and financial indicators are analyzed according to their chronological order in order to reach the results and analyze them economically, in addition to using the econometric approach through the EViews (12) program. The research reached a set of results, the most important of which is the realization of GDP with continuous growth rates in real prices that amounted to (3.8%), (0.9%), (12.0%) for the years 2017, 2018, 2019, respectively, as a result of the continued rise in OPEC oil basket prices at Average (52), (69), (64) $ during the same period. The research results also showed that the Iraqi GDP was subjected to a contraction in real prices, by (35) trillion dinars, and a contraction rate of (15.6%), as a result of the drop in OPEC oil basket prices to (41) dollars per barrel during 2020. The real GDP also achieved a growth of (7.6) trillion dinars, with a growth rate of (4.0%) during 2021, as a result of the increase in the price of the OPEC oil basket to an average of (69) dollars per barrel. Finally, the research results showed a positive relationship between oil prices and GDP, as oil prices cause (86%) of the changes in GDP, and that (14%) are due to other variables.

Key words: GDP, OPEC oil basket price, GDP Growth, GDP Contraction.

أولاً: المقدمة:

يعتمد الاقتصاد العراقي على ايرادات إنتاج وتصدير النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسب مرتفعة نسبياً، قياساً بنسب مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية (القطاع الزراعي والقطاع الصناعي) في تكوين هذا الناتج، وذلك بسبب ضخامة الاحتياطي النفطي الذي يمتلكه العراق، وانخفاض إنتاجية القطاعات الإنتاجية غير النفطية، نتيجة لمنافسة السلع الأجنبية منخفضة الثمن، كما تسهم ايرادات تصدير النفط الخام مساهمة كبيرة في تمويل النفقات العامة، وتحريك عجلة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، بالإضافة إلى سداد قيم الواردات الأجنبية بالدولار الأمريكي.

تتصف أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية بالتغير المستمر وعدم الاستقرار، إذ تمر بفترات ارتفاع وانخفاض في أسعار بيع برميل النفط، وذلك نتيجةً لتأثر أسواق النفط بالعديد من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والتسويقية التي تؤثر على مواقع الإنتاج والاستهلاك، وطرق ووسائل النقل وتكاليفها، الأمر الذي ينعكس على الأسعار، فيدفعها نحو الارتفاع أو الانخفاض بشكل متكرر.

تُساعد فترات ارتفاع أسعار النفط على دفع عجلة التنمية والإعمار في العراق، وتُسهم في تحقيق نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتسبب فترات انخفاض أسعار النفط بظهور العجز في الموازنة العامة للدولة، وتؤدي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بسبب تقلص ايرادات تصدير النفط.

سنحاول في هذا البحث دراسة تغيرات أسعار النفط في الاسواق الدولية، وتحليل أثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، فضلاً عن محاولة ايجاد حلول علمية يمكن من خلالها تحقيق الافادة القصوى من فترات ارتفاع أسعار النفط، والعمل على تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي خلال فترات انخفاض أسعار النفط.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في دراسته لأحد الموضوعات الاقتصادية الهامة، وهو موضوع تأثير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الحقيقية خلال مدة البحث.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات تصدير النفط الخام بشكل كبير نسبياً، الأمر الذي أوجد تحديات وأزمات اقتصادية كبيرة في العراق خلال فترات انخفاض أسعار النفط.

أهداف البحث:

يهدف بحثنا إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. دراسة تغيرات أسعار النفط في الاسواق الدولية خلال مدة البحث.

٢. تحليل وقياس أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال مدة البحث.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية تفيد أن العلاقة بين أسعار النفط وحجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي العراقي هي علاقة طردية، فكلما انخفضت أسعار النفط الخام عالمياً سجل الناتج المحلي الإجمالي نسب انكماش، والعكس صحيح تماماً.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يتم تحليل البيانات الإحصائيات، والمؤشرات الاقتصادية والمالية حسب تسلسلها الزمني بغية الوصول إلى النتائج وتحليلها اقتصادياً، فضلاً عن استخدام المنهج القياسي لقياس النتائج والتحقق منها من خلال برنامج EViews12.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، خُصص الأول: لدراسة تغيرات أسعار النفط الخام خلال مدة البحث، بينما خُصص الثاني: لدراسة الاطار النظري للناتج المحلي الإجمالي، وخُصص الثالث: لتحليل وقياس أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، واختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

المبحث الأول: تغيرات أسعار النفط الخام خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١):

شهدت أسعار النفط الخام موجات متواصلة من التغيرات ارتفاعاً وهبوطاً خلال سنوات المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وذلك نتيجة لطبيعة الأسواق النفطية التي تتسم بالتغير المستمر، الأمر الذي انعكس على ايرادات تصدير النفط وجعلها تمر بفترات من النمو والانتعاش خلال ارتفاع الأسعار، وفترات من انكماش الايرادات والأزمات عند انخفاض الأسعار، حتى أضحت تغيرات أسعار النفط مشكلة جديرة بالاهتمام على مستوى الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي، وذلك نظراً للأهمية النسبية الكبيرة التي يشكلها النفط كسلعة حيوية بالنسبة للدول المستهلكة والمصدرة للنفط (World Bank,2022:120-122).

سنحاول تحليل تغيرات أسعار سلة نفط أوبك، فضلاً عن تحليل كميات الإنتاج الدولي من النفط الخام بهدف الوقوف على أسباب تغيرات الأسعار خلال مدة البحث.

الجدول (1) والشكل (1) يوضحان أسعار سلة نفط أوبك وكميات الإنتاج خلال المدة (٢٠١٧–٢٠٢١).

الجدول (1) كميات الإنتاج وأسعار سلة نفط أوبك خلال المدة (٢٠١٧–٢٠٢١) مليون برميل / يوم

السنة / كميات الإنتاج	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الإنتاج الدولي من النفط الخام	4.74	75.6	75.2	69.0	72.2
متوسط سعر سلة اوبك ($)	52.43	69.78	64.04	41.47	69.89

Resources: OPEC, Annual Statistical Bulletins 56,55,54,54,52 editions. Available at: https://asb.opec.org/ASB_Chapters.html and OPEC, Oil Basket Price at https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.

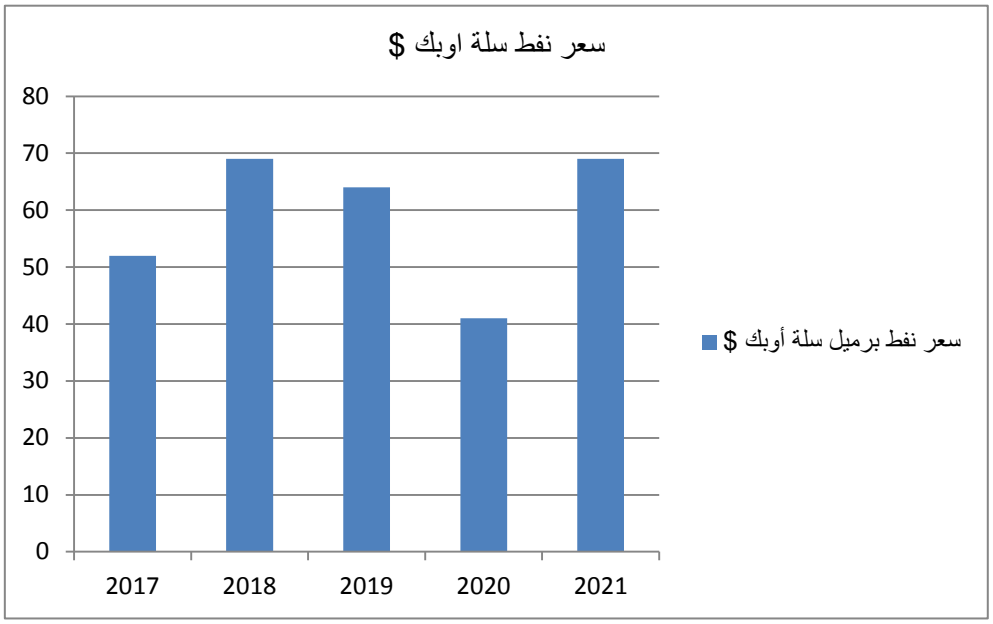

الشكل (1) تغيرات أسعار سلة نفط أوبك خلال المدة (٢٠١٧–٢٠٢١)

Resource: OPEC, OPEC Oil Basket Prices, Available at: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

عن طريق بيانات الجدول (1)، والشكل البياني (1)، يتضح لنا عدم استقرار أسعار النفط على المستوى الدولي خلال سنوات المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وتعرضها لتغير كبير خلال عام ٢٠٢٠، وذلك وفقاً للمتوسط السنوي لسعر برميل سلة نفط اوبك القياسي، إذ حدثت موجات من التغيرات في أسعار برميل نفط اوبك خلال سنوات الدراسة، الوصف نفسه ينطبق على كميات الإنتاج الدولي من النفط الخام، فقد تعرضت كميات الإنتاج لموجة من الانخفاض خلال عام ٢٠٢٠، وذلك نتيجة لسياسة أوبك في تحفيض كميات الإنتاج لمواجهة انخفاض الأسعار خلال عام ٢٠٢٠، هذا على الرغم من أن حالة الاستقرار النسبي الذي اتصفت به كميات الإنتاج في معظم سنوات المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، فقد تراوحت كميات الإنتاج بين (69) و(75) مليون برميل يومياً في المدة نفسها، وهي كميات يمكن وصفها أكثر استقراراً قياساً بالتغيرات التي شهدتها الأسعار خلال المدة نفسها، فقد سجل سعر سلة أوبك متوسط سعر وصل إلى (52) دولار خلال عام ٢٠١٧، ارتفع هذا السعر في عام ٢٠١٨ ليبلغ (69) دولار للبرميل، بنسبة ارتفاع بلغت (32%) خلال عام واحد (OPEC, 2020:65).

لم تشهد الأسعار تغيراً كبيراً خلال عام ٢٠١٩ قياساً بعام ٢٠١٨، إذ انخفض متوسط السعر من (69) دولار للبرميل عام ٢٠١٨ إلى (64) دولار للبرميل عام ٢٠١٩، وهو تغير طفيف نسبياً، إلا أن الانخفاض الذي شهدته الأسعار خلال عام ٢٠٢٠ كان شديداً، وذلك بسبب إجراءات الإغلاق التي شهدها العالم تحت ضغط انتشار جائحة كورونا، نتيجة لذلك، انخفض متوسط السعر من (64) دولار للبرميل عام ٢٠١٩ إلى (41) دولار للبرميل عام ٢٠٢٠، بنسبة انخفاض بلغت (34-%) خلال عام واحد فقط.

اتجهت الأسعار للتعافي خلال عام ٢٠٢١، نتيجة لنجاح اللقاحات في الحد من انتشار جائحة كورونا، فتم تخفيف إجراءات الإغلاق، الأمر الذي انعش قطاعات النقل والإنتاج حول العالم، فشهدت الأسعار تحسن ملحوظ، إذ بلغ متوسط سعر برميل اوبك (69) دولار عام ٢٠٢١، بعد أن انخفض إلى مستوى (41) دولار عام ٢٠٢٠، بنسبة ارتفاع بلغت (31%) خلال عام واحد (OPEC 2020, P 66).

من تحليل نتائج بيانات الجدول (1)، والشكل (1)، تتضح لنا حجم التحديات التي تتعرض لها الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بسبب عدم استقرار أسعاره، فقد واجه العراق تحديات اقتصادية كبيرة وأزمة مالية خانقة خلال عام ٢٠٢٠ (وزارة المالية العراقية، ٢٠٢٠)، وذلك عندما انخفضت أسعار النفط، ففقدت الموازنة العامة للدولة نسبة كبيرة من ايراداتها النفطية، الأمر الذي أدى إلى ظهور العجز في الموازنة العامة للدولة، واضطر الحكومة إلى اللجوء للقروض الداخلية والخارجية في سبيل تمويل عجز الموازنة، وتسبب في تلكئ وزارة المالية بتسديد رواتب الموظفين والمتقاعدين، فضلاً عن تجميد مشروعات البنى التحتية التي تمولها الدولة، مما أدى إلى الاضرار بمختلف القطاعات الاقتصادية العراقية (مجلس النواب العراقي، ٢٠٢٠)، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة الناتج المحلي الإجمالي في العراق في مدة البحث.

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي، المفهوم والأهمية:

أولاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product أحد أهم المقاييس والمؤشرات المستخدمة في الاقتصاد الكلي، وقد جاء في تعريفه بأنه "القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال سنة واحدة" (ساموبلسون ونوردهاوس، ٢٠٠٦: ٤١٩).

ومن زاوية أخرى، يُعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "إجمالي قيمة السلع والخدمات المُنتجة والمسوقة داخل حدود دولةٍ ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة) (Callen, 2020).

يُعبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي عن الوضع الاقتصادي الذي تمر به الدولة في فترة زمنية محددة، إذ أن زيادة قدرة الدولة على الإنتاج تعد مؤشر على تحسن الأوضاع الاقتصادية للدولة، وزيادة قدرة اقتصادها على خلق فرص العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في دخول الأفراد والمؤسسات، وهو ما يؤدي على زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، وارتفاع مستويات رفاهيتهم، كما إن زيادة الدخل الناجمة عن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة المدخرات، وبالتالي زيادة الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من جديد، لتتقدم عجلة زيادة الإنتاج والدخل والرفاهية والنمو الاقتصادي، والعكس صحيح تماماً (مجدي، ٢٠٢١: ٧-٨).

وفقاً لذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي يمكننا من قياس مخرجات مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتم في بلدٍ ما، خلال سنة واحدة، بما في ذلك الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية بمختلف مراحلها، ومن خلال تحليل التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، يمكن لنا تتبع اتجاهات الاقتصاد محل الدراسة، فزيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية في دولة ما تظهر على شكل نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي، ولابد أن يترتب على هذا النمو زيادة في التوظيف والأرباح وهو ما نسميه بالانتعاش الاقتصادي، أما انخفاض الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية في دولة ما، فتظهر على شكل نسب انكماش في حجم الناتج

المحلي الإجمالي، وتعبر عن انخفاض في معدلات التوظيف (ارتفاع معدلات البطالة)، وانخفاض الأرباح، وهو ما نسميه بالركود أو الكساد.

من أجل الحصول على نتائج تعكس حقيقة ما يحصل في الاقتصاد محل الدراسة، لابد من التفريق بين شكلين من أشكال الناتج المحلي الإجمالي، وهما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Nominal Gross Domestic Product، والناتج المحلي الحقيقي Real Domestic Product

١. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Nominal Gross Domestic Product:

تتم عملية احتساب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من خلال الأسعار السائدة في السوق، خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة، ويتم الحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من خلال ضرب كميات السلع والخدمات المنتجة في دولة ما، بالأسعار السائدة لكل منها، ومع وجود التضخم الذي يعبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حقيقة الزيادة أو الانخفاض في الكميات المنتجة من السلع والخدمات في بلدٍ ما، فقد تكون الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ناجمة عن ارتفاع الأسعار، وليس زيادة كميات الإنتاج، الأمر الذي يتطلب استبعاد أثر التضخم عند قياس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهو ما يمكن تحقيقه باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (رواقه وشلعين، ٢٠٢١: ٣-٤).

٢. الناتج المحلي الحقيقي Real Domestic Product:

يُشير مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى القيمة الحقيقية لما يتم إنتاجه من سلع وخدمات في دولة ما في سنة معينة، وذلك بعد استبعاد آثار التضخم، وذلك عن طريق الاعتماد على أسعار سنة سابقة تسمى سنة الأساس، على أن تسمى السنة التي يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها بسنة المقارنة، وتتم هذه العملية عبر تقسيم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في سنة المقارنة على الناتج المحلي الاسمي في سنة الأساس، ويضرب الناتج × 100، فتكون النتيجة هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة المقارنة أو السنة المراد قياس ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي، وفقاً لذلك، يعكس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الزيادة أو الانخفاض الفعلي الحقيقي في كمية السلع والخدمات التي تم إنتاجها في اقتصاد ما خلال سنة معينة، وذلك بعد استبعاد آثار التضخم، وهو بذلك يعد مؤشر أكثر واقعية في قياس نسب النمو أو الانكماش التي يتعرض لها الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ١٥-١٦).

ثانياً: أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

يتابع صانعي القرار السياسي والاقتصادي حول العالم التطورات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتتبع مسارات النشاط الاقتصادي، بهدف توجيه الاقتصاد بما يخدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي (السلمان والبكر، ٢٠١٦: ٦-٨)، والعمل على تخفيض معدلات البطالة والفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، إذ أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى وجود تحديات اقتصادية تواجه الدولة، ومنها ما يتعلق بقصور الطلب الكلي، فتتجه الدول إلى تحفيز الطلب من خلال زيادة الانفاق العام، وتمويل مشروعات تعمل على زيادة الإنتاج في قطاعات محددة، ومنها ما يتعلق بجانب العرض الكلي، فتعمل الدول على دعم قطاعات معينة بهدف زيادة عرضها من إنتاج السلع والخدمات، وذلك من خلال السياسات النقدية والمالية التي تعمل على تحفيز الاقتصاد وزيادة

الإنتاج، بما يضمن تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعالجة حالات الانكماش التي تطرأ عليه (كويل، ٢٠١٧: ١٧-١٩).

على الرغم من أن الأهمية الكبرى التي يحتلها الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن عمليات قياسه لازالت تشوبها بعض المعضلات، لاسيما في الاقتصادات النامية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عمليات التقدير Estimation التي تخضع لها الكميات المنتجة من السلع والخدمات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثال على ذلك، لا تتمتع قيمة الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية، التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي بمستوى الدقة نفسه الذي تتسم به قيمة المنتجات الصناعية، إذ أن معظم المشروعات الصناعية تمسك دفاتر محاسبية وإحصائية، وتخضع لسلطات مؤسسات الدولة التي تحصي كميات وقيم منتجاتها لأسباب تتعلق بالضرائب وغيرها من متطلبات القطاع الصناعي، بينما يُسوق المزارعين جزء من محاصيلهم إلى الأسواق بصورة مباشرة، ويستهلكون جزء منها، فتقوم الدولة بتقدير كميات وقيم منتجاتهم الزراعية تقديراً غير دقيقاً، الأمر نفسه ينطبق على الأجور والريع وشغل المساكن من قبل مالكيها وغيرها في جميع القطاعات الاقتصادية، هذا ما يحصل في الدول النامية، أمام الدول المتقدمة، فلابد من أن عمليات قياس الناتج المحلي الإجمالي فيها تتسم بالدقة، قياساً بالدول النامية، وذلك بفضل ما وصلت إليه من تقدم في المجالات الرقمية الالكترونية، التي تم توظيفها في مجالات إحصاءات العمل والإنتاج والضرائب (كويل، ٢٠١٧: ١٧-١٩).

المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث:

تطورت صادرات العراق من النفط الخام منذ عام ٢٠٠٣، حتى بلغ المتوسط السنوي لصادرات العراق النفطية حوالي (3) مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠٢١ (شركة تسويق النفط العراقية، ٢٠٢١)، ومع ارتفاع حجم الصادرات النفطية ارتفعت الأهمية النسبية لإيرادات إنتاج وتصدير النفط في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يترك آثاراً ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي في فترات ارتفاع أسعار النفط، فيشهد الناتج المحلي الإجمالي نسب نمو حقيقي وانتعاش اقتصادي، أما خلال فترات انخفاض أسعار النفط، يتأثر الناتج المحلي الإجمالي سلبياً، بسبب تقلص الايرادات النفطية التي تحد من إمكانية الدولة في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لذلك ينكمش الناتج المحلي الإجمالي، ويمر الاقتصاد بمراحل من الكساد والركود.

بالاعتماد على البيانات والاحصائيات الرسمية التي تصدر عن الجهاز المركزي العراقي للإحصاء، والبنك المركزي العراقي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، والتي قمنا بجمعها وتحليلها، يمكن توضيح أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي العراقي من خلال الآتي:

أولاً: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

تأثر الناتج المحلي الإجمالي العراقي بتغيرات أسعار النفط خلال سنوات المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وذلك للأهمية النسبية التي تشكلها ايرادات تصدير النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في مجال البنى التحتية، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نسب نمو خلال معظم سنوات المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، باستثناء عام ٢٠٢٠، الجدول (2) يوضح تأثر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العراق خلال مدة البحث (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦-٢٠٢١).

الجدول (2) تأثير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمدة (٢٠١٧–٢٠٢١)
(ترليون دينار)

السنة	سعر نفط اوبك $	الناتج للسنة الحالية	الناتج للسنة السابقة	مقدار النمو / الانكماش	نسبة النمو / الانكماش
٢٠١٧	52	225.7	196.5	29.2	14.8
٢٠١٨	69	251.1	225.7	25.4	11.2
٢٠١٩	64	277.9	251.1	26.8	10.6
٢٠٢٠	41	198.8	277.9	-79.1	-28.4
٢٠٢١	69	275.6	198.8	76.8	38.6

Resource: OPEC, ASB Bulletins, 2017- 2021.

من خلال بيانات الجدول (2)، نلاحظ تأثير تغيرات أسعار النفط في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نسب نمو مستمرة خلال السنوات (٢٠١٧-٢٠١٩)، تراوحت نسب النمو بين (10.6%) و(14.8%) وهي نسب نمو كبيرة نسبياً، وتعد مؤشراً على تحسن أسعار النفط منذ عام ٢٠١٧، الأمر زاد المالية العامة بإيرادات نفطية إضافية مكنت الدولة من زيادة نفقاتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ نمت أسعار نفط سلة اوبك من معدل (52) دولار للبرميل عام ٢٠١٧، ثم إلى معدل (69) دولار عام ٢٠١٨، وانخفضت بشكل طفيف عام ٢٠١٩ فسجلت معدل سعر بلغ (64) دولار للبرميل.

أما خلال عام ٢٠٢٠م، فنلاحظ تعرض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى نقطة تحول سلبية، إذ انكمش حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمقدار (79.1) ترليون دينار، ونسبة انكماش بلغت (28.4%) خلال عام واحد فقط، قياساً بعام ٢٠١٩، وذلك بسبب انخفاض سعر سلة نفط اوبك من معدل (64) دولار للبرميل عام ٢٠١٩ إلى معدل (41) دولار للبرميل خلال عام ٢٠٢٠، وهو مؤشر على شدة تأثر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بتغيرات أسعار النفط، نتيجة للأهمية النسبية الكبيرة التي تشكلها ايرادات النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (61.4%) خلال عام ٢٠٢٠م (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١: ١٣-١٤).

تحسنت أسعار سلة نفط اوبك خلال عام ٢٠٢١، فسجلت معدل سعر سنوي بلغ (69) دولار للبرميل، الأمر الذي أسهم بنمو حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام ٢٠٢١ بمقدار (76.8) ترليون دينار، ونسبة نمو بلغت (38.6%) قياساً بعام ٢٠٢٠.

ثانياً: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

ونظراً لإمكانية وجود تشوهات تضخمية في نسب نمو وانكماش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فلابد من استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، والجدول (3) يوضح تأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق خلال مدة البحث.

الجدول (3) تأثير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١)
(تريليون دينار)

السنة	سعر نفط اوبك $	الناتج للسنة الحالية	الناتج للسنة السابقة	مقدار التغير	نسبة النمو / الانكماش
٢٠١٧	52	201.1	193.7	7.4	3.8
٢٠١٨	69	199.1	201.1	2.0	0.9
٢٠١٩	64	223.1	199.1	24	12.0
٢٠٢٠	41	188.1	223.1	-35	-15.6
٢٠٢١	69	195.7	188.1	7.6	4.0

Resource: OPEC, ASB Bulletins, 2017- 2021.

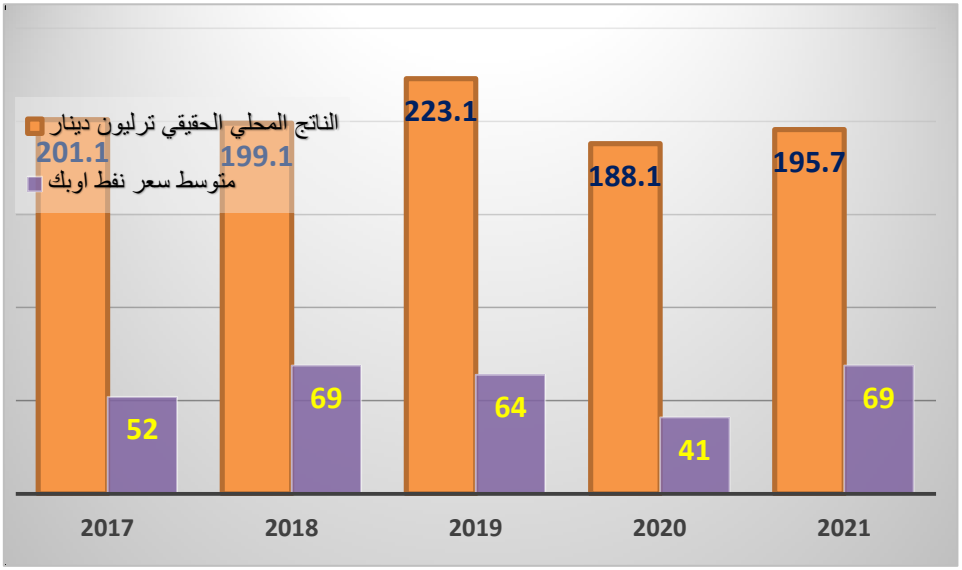

الشكل (2) تأثير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١)
(تريليون دينار)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (3).

من بينات الجدول (3) والشكل (2)، نلاحظ تأثير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنوات المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نسب نمو مستمر بالأسعار الحقيقية خلال السنوات (٢٠١٧-٢٠١٩)، إذ سجل عام ٢٠١٧ نسبة نمو بلغت (3.8%)، وسجل عام ٢٠١٨ نسبة نمو طفيفة بلغت (0.9%) وذلك بالرغم من ارتفاع سعر سلة نفط أوبك من معدل (52) دولار عام ٢٠١٧ إلى معدل (69) دولار خلال عام ٢٠١٨، وهو ما يمكن أن يعزى إلى استنزاف جزء من ايرادات تصدير النفط لتمويل الحرب ضد تنظيم داعش لتطهير المحافظات العراقية الغربية خلال السنوات (٢٠١٧-٢٠١٨)، أما عام ٢٠١٩ فقد سجل نسبة نمو بلغت (12.0%) عند معدل سعر (64) دولار للبرميل خلال العام نفسه، وهي نسبة نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لانتهاء العمليات العسكرية ضد داعش، وتوجيه الايرادات العامة نحو تمويل مشروعات البنى التحتية واعادة إعمار المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية مع تنظيم داعش (البنك الدولي، ٢٠٢٠: ٢-٣).

شهد عام ٢٠٢٠م انحدار شديد في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد انكمش حجم الناتج المحلي بمقدار (35) ترليون دينار، وبنسبة انكماش حقيقية بلغت (15.6%)، والسبب الرئيس لهذا الانكماش هو انخفاض سعر سلة نفط اوبك من معدل (64) دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٩، إلى معدل سعر بلغ (41) دولار للبرميل خلال عام ٢٠٢٠، بنسبة انخفاض بلغت (35.9%) من سعر سلة نفط اوبك خلال سنة واحدة فقط، الأمر الذي خفض من ايرادات تصدير النفط العراقي بنفس النسبة، وتسبب بأزمة مالية عصفت بالاقتصاد العراقي، عجزت خلالها الدولة عن دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين، فاضطرت إلى اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي، واعتماد سياسة تقشفية جمدت تمويل الكثير من مشروعات البنى التحتية، فكانت النتيجة انكماش الناتج المحلي الإجمالي بهذه النسبة، التي تعبر عن انخفاض الكميات المنتجة من السلع والخدمات، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانخفاض الدخول والاستهلاك والاستثمار خلال عام ٢٠٢٠.

انتعشت أسعار النفط الخام خلال عام ٢٠٢١ قياساً بما كانت عليه عام ٢٠٢٠، فسجل المتوسط السنوي لسلة نفط أوبك (69) دولار للبرميل، الأمر الذي مكن العراق من الحصول على قدر أكبر من ايرادات تصدير النفط الخام مقارنة بعام ٢٠٢٠، فتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أزمة الانكماش، فازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (7.6) ترليون دينار، وبنسبة نمو بلغت (4.0%) خلال عام ٢٠٢١.

مما تقدم، تتضح لنا العلاقة الطردية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق، وبين تغيرات أسعار نفط سلة اوبك، إذ يسجل الناتج المحلي الإجمالي نسب نمو كلما ارتفعت أسعار النفط الخام، وذلك نتيجة لارتفاع حجم الايرادات النفطية التي يحصل عليها العراق من تصدير نفطه الخام، بينما يتعرض الناتج المحلي الإجمالي للانكماش كلما انخفضت أسعار النفط الخام، وذلك نتيجة لانخفاض ايرادات تصدير النفط الخام التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة العامة، وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

١. قياس أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تقدير معادلة الانحدار البسيط:

بالنظر لقصر المدة الزمنية للبحث، فقد تم تقسيم بيانات البحث إلى نصف سنوية من خلال البرنامج الإحصائي (EViews.12)، وقد بينت نتائج الانحدار البسيط من خلال النموذج اللوغاريتمي أن الاختبارات الإحصائية كاختبار (F) إن النموذج معنوي عند مستوى (5%)، وبالتالي فإن النموذج المقدر يمكن استخدامه للتنبؤ وكذلك وبحسب اختبار (t) الذي كان معنوياً عند مستوى (5%)، كما أظهرت النتائج من خلال معامل التحديد (R^2) ان أسعار النفط تفسر (86%) من التغييرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وإن (14%) هي متغيرات أخرى خارج النموذج والإشارة موجبة، وهذا يعني أن العلاقة طردية وأن التغيير في أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ(59%) خلال مدة البحث، أنظر الجدول (4).

الجدول (4) تقدير معادلة الانحدار البسيط

Dependent Variable: LOG(Y)
Method: Least Squares
Date: 03/22/22 Time: 12:26
Sample: 2017S1 2021S2
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.118482	0.337776	9.232387	0.0000
LOG(X)	0.586005	0.083127	7.049488	0.0001

R-squared	0.861340	Mean dependent var	5.496714
Adjusted R-squared	0.844008	S.D. dependent var	0.133854
S.E. of regression	0.052867	Akaike info criterion	-2.865227
Sum squared resid	0.022359	Schwarz criterion	-2.804710
Log likelihood	16.32614	Hannan-Quinn criter.	-2.931614
F-statistic	49.69528	Durbin-Watson stat	1.368862
Prob(F-statistic)	0.000107		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

وبين الاختبارات القياسية أن قيمة دوربن واتسن (1.37) وهي قريبة (2) وعند (k=1) و(dl = 1.320 - du = 0.879) (n=11)، وبالتالي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كما بين اختبار (whit test) عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين أنظر الجدول (5).

الجدول (5) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.997787	Prob. F(2,7)	0.2059
Obs*R-squared	3.633802	Prob. Chi-Square(2)	0.1625
Scaled explained SS	1.454786	Prob. Chi-Square(2)	0.4832

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

نتيجة للعلاقة الطردية بين تغيرات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، التي تم التحقق منها وقياسها من النموذج الإحصائي، يواجه العراق فترات من الانتعاش الاقتصادي والنمو في فترات ارتفاع أسعار النفط، تعقبها فترات من الأزمات المالية الخانقة، والكساد الاقتصادي، وذلك لارتفاع مساهمة النفط في تمويل الموازنة العامة، مقابل انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في تكوين الايرادات العامة، وتستمر هذه الدورات المتعاقبة من فترات الانتعاش والأزمات طالما استمرت طبيعة هذه العلاقة، ليبقى الاقتصاد العراقي في مواجهة مخاطر وأزمات متكررة عند انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجية تنموية لتصحيح هذه العلاقة، سنعمل على عرضها في توصيات البحث.

النتائج:

توصل البحث إلى عدد من النتائج وهي كالآتي:

١. تراوحت كميات الإنتاج الدولي من النفط الخام بين (69) و(75) مليون برميل يومياً خلال سنوات المدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وهي كميات تتسم بالاستقرار النسبي.

٢. انخفض سعر سلة نفط اوبك من معدل (64) دولار للبرميل عام ٢٠١٩ إلى معدل (41) دولار للبرميل عام ٢٠٢٠، بنسبة انخفاض بلغت (34-%) خلال عام واحد فقط، وذلك بسبب إجراءات الإغلاق التي شهدها العالم تحت ضغط انتشار جائحة كورونا.
٣. تحسن سعر سلة نفط اوبك خلال عام ٢٠٢١، نتيجة لنجاح اللقاحات في الحد من انتشار جائحة كورونا، إذ بلغ متوسط سعر برميل اوبك (69) دولار عام ٢٠٢١، بعد أن انخفض إلى مستوى (41) دولار عام ٢٠٢٠، بنسبة ارتفاع بلغت (31%) خلال عام واحد.
٤. حقق الناتج المحلي الإجمالي نمو مستمر بالأسعار الحقيقية بلغت نسبه (3.8%)، (0.9%)، (12.0%) للسنوات ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ على التوالي، وذلك نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار سلة نفط أوبك عند معدل (52)، (69)، (64) خلال المدة نفسها.
٥. تعرض الناتج المحلي الإجمالي في العراق إلى الانكماش بالأسعار الحقيقية بمقدار (35) ترليون دينار، وبنسبة انكماش بلغت (15.6%)، وذلك نتيجة لانخفاض سعر سلة نفط اوبك إلى (41) دولار للبرميل خلال عام ٢٠٢٠.
٦. حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمو بمقدار (7.6) ترليون دينار، بنسبة نمو بلغت (4.0%) خلال عام ٢٠٢١، نتيجة لارتفاع سعر سلة نفط اوبك إلى معدل (69) دولار للبرميل.
٧. توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، إذ ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحقيق نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية، والعكس صحيح.
٨. تسببت تغيرات أسعار النفط بما نسبته (86%) من التغييرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، أما نسبة التغير المتبقة وهي (14%) فتحدث بسبب متغيرات أخرى خارج النموذج، كما إن الإشارة موجبة وهذا يعني ان العلاقة طردية، وإن التغيير في أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (59%).

التوصيات

بالتأسيس على النتائج التي توصل إليها البحث، نقترح اعتماد مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تعمل على تجنب حدوث الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات انخفاض أسعار النفط، وتسهم في تحقيق نسب نمو حقيقي مستقر في الناتج المحلي الإجمالي، وهي كما يأتي:

١. الاستفادة من فترات ارتفاع أسعار النفط لدعم عمليات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تخصيص جزء من الاموال الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط لدعم قطاعات الإنتاج الحقيقي في القطاعين الزراعي والصناعي، بهدف التقليل من الاعتماد على ايرادات تصدير النفط على المدى طويل الأجل.
٢. تأسيس صندوق احتياطي وطني، تودع فيه جزء من ايرادات تصدير النفط خلال فترات ارتفاع الأسعار، بهدف استخدامها لدعم الاقتصاد الوطني خلال فترات انخفاض الأسعار.
٣. تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وذلك لزيادة نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بهدف تجنب ظهور انكماش عالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات انخفاض أسعار النفط.
٤. التخفيف من أعباء الموازنة العامة في تمويل مشروعات البنى التحتية والمشروعات الصناعية والزراعية وقطاع الكهرباء، عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصاً في مجالات البنى التحتية، وإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، والمشروعات الزراعية والصناعية، مع

استخدام نماذج الاستثمار الملائمة للعراق، ومنها على سبيل المثال نموذج Build, Operate & Transfer وغيرها من أساليب جذب الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم، التي تساعد في توفير الخدمات الأساسية للسكان، وخلق فرص العمل وتوطين التكنولوجيا الأجنبية المتطورة، الأمر الذي سيخفف من أثر انخفاض أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

٥. تشديد إجراءات حماية الإنتاج الوطني، عن طريق السيطرة الكاملة على المنافذ الحدودية، وفرض القيود الكمية والنوعية التي تضمن حماية كل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات داخل العراق، بهدف زيادة الإنتاج من القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

٦. زيادة الدعم المقدم للمزارعين والمنتجين الصناعيين، بهدف زيادة نسب مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال توفير السيولة المالية لتمويل المشروعات الزراعية والصناعية، وتوفير البذور والأسمدة المدعومة من الدولة.

٧. تنشيط الاستثمار الوطني في القطاعين الصناعي والزراعي، من خلال مساهمة الدولة في المشروعات كبيرة الحجم، وذلك عن طريق تفعيل مشروعات القطاع المختلط، إذ تسهم الدولة في توفير الأرض والقروض للمستثمرين، مقابل حصص معينة في أسهم المشروعات المستحدثة.

٨. مواجهة أزمة شحة المياه التي تهدد القطاع الزراعي، عن طريق توفير الآلات والمعدات الخاصة باستثمار المياه الجوفية، واستخدام منظومات الري الحديث، ومنها الري بالرش والتنقيط.

٩. دعم المشاريع التي تحقق الترابط بين القطاعين الزراعي والصناعي، ومنها مشروعات الصناعات الغذائية، وصناعة الأسمدة والمبيدات، وصناعة الآلات والمعدات الزراعية، وذلك لأهميتها في زيادة الإنتاج وزيادة نسب مساهمة قطاعات الإنتاج الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

١٠. بذل جهود أكبر في مجال محاربة ظاهرة الفساد وهدر المال العام في مؤسسات الدولة، وذلك لآثارها السلبية في هدر الموارد المالية للدولة، ومساهمتها في طرد الاستثمارات الوطنية والاجنبية بسبب حالات تأخير الموافقات والتصريحات والابتزاز.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. البنك الدولي، ٢٠٢٠، النهوض من واقع الهشاشة مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، متاح على شبكة الانترنت: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports .

٢. البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٢٠، بغداد.

٣. البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢١، بغداد.

٤. بول أ. ساموبلسون و وليام د. نوردهاوس، ٢٠٠٦، الاقتصاد ، ترجمة: هشام عبدالله، دار الاهلية للطباعة والنشر، ط٢، عمان.

٥. دايان كويل، ٢٠١٧، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي، عدد آذار/ مارس.

٦. شركة تسويق النفط العراقية، خلاصة صادرات العراق من النفط خلال عام ٢٠٢١، متاح على شبكة الانترنت: https://somooil.gov.iq/exports.

٧. عدي رواقه واحمد شلعين، ٢٠٢١، منهجية مخفض الناتج المحلي الإجمالي، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، البنك المركزي الاردني، المجلد (١)، العدد (١)، عمان، حزيران.

٨. مجلس النواب العراقي، قانون الاقتراض المحلي والخارجي ٢٠٢٠م، متاح على شبكة الانترنت: https://ar.parliament.iq

٩. منظمة الامم المتحدة، ٢٠٠٥، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،الحسابات القومية مقدمة عملية، سلسلة الواو، العدد ٨٥، نيويورك.

١٠. مهند بن عبدالملك السلمان وأحمد بن بكر البكر، ٢٠١٦، الناتج المحلي الإجمالي: دراسة وصفية، منشورات مؤسسة النقد العربي، عدد شباط/ فبراير.
١١. نرمين مجدي، ٢٠٢١، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، منشورات صندوق النقد العربي.
١٢. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٠، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13. OPEC, Annual Statistical Bulletin 52 edition, 2017. Available at: https://asb.opec.org/ASB_Chapters.html.
14. OPEC, Annual Statistical Bulletin 53edition, 2018. Available at: https://asb.opec.org/ASB_Chapters.html.
15. OPEC, Annual Statistical Bulletin 54 edition, 2019. Available at: https://asb.opec.org/ASB_Chapters.html.
16. OPEC, Annual Statistical Bulletin 55 edition, 2020. Available at: https://asb.opec.org/ASB_Chapters.html.
17. OPEC, Annual Statistical Bulletin 56 edition, 2021, Available at: https://asb.opec.org/ASB_Chapters.html.
18. OPEC, OPEC Oil Basket Prices, Available at http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.
19. Tim Callen, Gross Domestic Product: An Economy's All, An Essay published on IMF website, February 24, 2020. available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm.
20. World Bank, Global Economic Prospect, A world Bank Flagship Report, January 2022.